مُساهمة بَرامج الإنعاش الاقتصادي في تَجسيد التنمية المحلية بولاية أدرار خلال الفترة 2001–2016

أ. وافي ناجم جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر ouafi12@yahoo.fr

د. بلال بوجمعة جامعة أحمد دراية – أدرار– الجزائر boudjemaabellal@yahoo.fr

ملخص

تم التطرق في هذه الدراسة إلى مدى مساهمة التوزيع القطاعي للمخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي بولاية أدرار في تجسيد التنمية المحلية خلال الفترة (2001–2016).

خَلصت الدراسة إلى أنّ برامج الإنعاش الاقتصادي كان لها دُور فعّال في تجسيد التنمية المحلية بالولاية، وذلك بالنظر إلى الانجازات الإيجابية المحققة في العديد من القطاعات التنموية، وتبقى مساهمة هذه البرامج محدودة في قطاع الفلاحة رغم الإمكانات الطبيعية التي تَتوفر عليها الولاية في هذا القطاع، وبِالتزامن وانخفاض أسعار المحروقات فقد تم تَسجيل انخفاض في المخصصات المالية التي استفادت منها الولاية.

أوصت الدراسة بضرورة الرفع من المخصصات المالية خاصة الموجهة للبرنامج البلدي للتنمية باعتبار أن البلدية على إطلاع أكبر لاحتياجات التنمية المحلية، والاهتمام أكثر بقطاع الفلاحة والصناعة لما لهما من دور في تمويل التنمية المحلية.

كلمات مفتاحية: برامج الإنعاش الاقتصادي؛ البرامج القطاعية غير الممركزة؛ التنمية المحلية؛ البرامج البلدية للتنمية؛ ولاية أدرار.

تصنيف JEL: O1، O12.

Résumé

Cette étude se rapporte à la contribution de la politique de relance économique sur le développement locale de la wilaya d'Adrar, durant la période 2001-2016.

Ses principales conclusions ont mis en exergue le rôle déterminant du politique de relance économique dans la concrétisation des objectifs de développement intersectoriels, et ce, en dépit du peu d'intérêt accordé au secteur de l'agriculture (qui recèle de grandes potentialités) et des restrictions budgétaires résultant de la chute des cours du pétrole.

Les recommandations de l'étude s'articulent autour de la nécessité de revoir à la hausse les enveloppes financières allouées au profit des programmes communaux de développement, et sur les efforts supplémentaires à entreprendre au profit des secteurs de l'agriculture et de l'industrie.

Mots Clés: Politique de relance économique; Programmes Sectorielles Décentralisé (PSD); Développement locale; Programmes Communaux de Développement (PCD); Wilaya d'Adrar.

Classification JEL : O1, O12.

مقدمة

عملت الجزائر مع بداية مطلع الألفية الثالثة على تبني سياسة مالية توسعية ممثلة في برامج الانعاش الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الانفاق العام بهدف تحفيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية، وفي هذا الإطار فقد وُجهت هذه البرامج إلى الاهتمام بإنشاء البنية التحتية وتحسين الظروف المعيشية للسكان وتدارك النقص الذي أحدثته الأزمة الأمنية خلال العشرية السوداء.

إن تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر كان من خلال ما يسمى ببرامج الاستثمار العمومي، التي يتضمن البرنامج القطاعي الممركز(PSC)، والبرنامج القطاعي غير الممركز(PSD)، والبرنامج البلدي للتنمية (PCD)، فالأول يختص بمشاريع التنمية على المستوى الوطني والثاني والثالث بمشاريع التنمية المحلية، وفي هذا السياق نحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة برامج الإنعاش الاقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية أدرار خلال2001–2016؟

وتبرز أهمية هذا البحث من خلال معالجته لأحد أهم وسائل تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق ما يسمى بالإنفاق العام ممثلاً في برامج الانعاش الاقتصادي، كما تبرز أهميته من خلال تسليط الضوء على أكبر البرامج في تاريخ الجزائر التي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة بغية تحقيق النمو والتنمية بمختلف أبعادها، ويهدف البحث إلى إبراز دور ومساهمة برامج الانعاش الاقتصادي في التنمية المحلية بولاية أدرار، وكذا معرفة حجم المبالغ المالية التي استفادت منها الولاية من هذه البرامج المسطرة.

ولمعالجة الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل تبيان الجوانب النظرية الخاصة ببرامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية المحلية، ومعالجة البيانات والمؤشرات الرقمية الخاصة بالموضوع.

وحتى يتسنى لنا الإجابة عن إشكالية البحث ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية نستعرضها كما يلي:

1. ماهية التنمية المحلية وسياسة الإنعاش الاقتصادي؛
2. التوزيع القطاعي للمخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في ولاية أدرار؛
3. تقييم أهم الإنجازات المحققة من برامج الإنعاش الاقتصادي في ولاية أدرار.

1. ماهية التنمية المحلية وسياسة الانعاش الاقتصادي

1.1. تعريف التنمية المحلية والاتجاه النظري للنمو والتنمية الاقتصادية

أ– تعريف التنمية المحلية: اقتصر مفهوم التنمية المحلية في بداية الأمر على توفير المأكل والملبس ورفع مستوى الدخل الفردي للانتقال من دائرة الفقر إلى دائرة التقدم[1]، والتنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تظافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني[2]. كما يمكن تعريفها على أنها تلك العمليات التي تُوحد بين جُهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة.[3] ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أنّ التنمية المحلية هي عملية تختص بحيز مكاني معين يشارك فيها إضافة إلى الحكومة والأجهزة الإدارية المحلية سكان ذلك المكان من خلال بلورة مشاريع تزيد وتحسن من الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وذلك في سياق خطة تنموية وطنية وبإمكانات محلية ووطنية. ومن أهم أهداف التنمية المحلية نذكر شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في المدن الكبرى ومراكز الجذب السكاني.[4]

ب– الاتجاه النظري للنمو والتنمية الاقتصادية: تتعدد النظريات المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية، ونشير للبعض منها فيما يلي:

أظهرت نظرية "آدم سميث" أن نصيب الفرد مقياس للنمو الاقتصادي يتزايد مع التحسن في تقسيم العمل والزيادة في رأس المال المصاحب لذلك، وذهبت نظرية" توماس مالتوس" إلى إظهار دور التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي، حين أهتمت نظرية" ديفيد ريكاردو "بدور التكوين الرأسمالي في النمو الاقتصادي، كما اهتمت نظرية "جون ستيوارت ميل " بنمو رأس المال والسكان ونمو العملة الفنية لزيادة النمو الاقتصادي.[5] أي أنّ النمو الاقتصادي بصفة عامة الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[6]

أما نظرية "فرنسوا بيرو" في التنمية، جاءت من ملاحظاته للوقائع الاقتصادية، ومن تحليله للشروط التاريخية للتطور الاقتصادي الأوروبي، حيث يعتبر التصنيع عملية تطورية تؤثر بفعل أثر الاستقطاب في البيئة المحيطة من خلال الأنشطة المركزة في النمو والصناعة المحركة.[7]

ولقد تمت صياغة نظرية " Horrod Domar "على نحو يوضح أن الناتج (يعبر عن النمو الاقتصادي) يساوي معدل الادخار مقسوماً على نسبة رأس المال / الناتج،[8] كما أن هذه النظرية اتخذت بشكل مكثف البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال.

كما قدّم الاقتصادي" روز نشتين رودان "نظرية الدفعة القوية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بعد أن رفض الأسلوب التدريجي للتنمية، حيث جاءت نظريته من خلال اهتمامه بوضع خطة لتصنيع دول شرق وجنوب أوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وتنطلق من فرض أساسي أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمار في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي[9]من طرق ومواصلات، ووسائل نقل، وقوى محركة لتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها.

2.1 مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وكيفية تنفيذها

أ- **تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي:** تعد سياسة الإنعاش الاقتصادي من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة من أجل التأثير على الطلب الكلي لتحريك الاقتصاد في وضعية ركود وفقاً للمقاربة الكينزية، حيث تتبنى برنامج لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الانتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة،[10] فسياسة الإنعاش كما قد تسمى برنامج الإنعاش هي عبارة عن سياسة اقتصادية دورية تهدف إلى تعزيز النمو. وهناك إجماع على أن السياسة الميزانية تعد أكثر فعالية في البلدان النامية مقارنة بوسائل السياسة الاقتصادية الأخرى، ولاسيما السياسة النقدية، ذلك أن عدم وجود رساميل (رؤوس أموال) حقيقية في هذه البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.[11]

ب- كيفية تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي: تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي يتم مثلاً عن طريق:

- زيادة الانفاق العام[12] سواءً كان استهلاكي مثل زيادة الأجور لتحفيز الاستهلاك، أو استثماري من خلال الانفاق على انجاز مشاريع البنية التحتية التي لها تأثير مباشر في تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي؛
- تدعيم أسعار بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع، الشيء الذي يحدث زيادة غير مباشرة في الدخل، كما أن تنويع مصادر الدخل تعتبر عامل أساسي لرفع تنافسية الاقتصاد.[13]

2. التوزيع القطاعي للمخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي في ولاية أدرار

1.2 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004): يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تنشيط الطلب لدعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة خصوصا المحلية منها، وبهذا فإن نطاق الإصلاحات اتسعت لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية،[14] وقد استفادت ولاية أدرار في إطار هذا البرنامج من رخصة برنامج إجمالية بلغت 14.939.504.000.00 دج منها 12.233.504.000.00 دج للبرنامج القطاعي غير الممركز(PSD) و2.706.000.000.00 دج خاصة بالقطاع البلدي للتنمية (PCD) مست عديد القطاعات التنموية.[15]

الجدول 01 :"توزيع رخصة البرنامج على القطاعات للفترة 2000–2004" الوحدة 10^3 دج

القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصناعات المعملية	0	0	0	0	0	0
الفلاحة والري	401 364	114 000	154 432	451 247	704 500	1 825 543
دعم الخدمات المنتجة	0	0	0	0	0	0
البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	210 196	72 040	517 655	3 967 290	696 000	5 463 181
التربية والتعليم	1 171 846	625 609	1 043 252	1 024 417	262 325	4 127 449
الاجتماعية والثقافية البنية التحتية	122 603	116 203	210 100	136 100	73 000	658 006
السكن والعمران	0	14 700	0	144 625	0	159 325
مجموع البرنامج القطاعي غير الممركزPSD	1 906 009	942 552	1 925 439	5 723 679	1 735 825	12 233 504
المخطط البلدي للتنميةPCD	640 000	454 000	534 000	720 000	358 000	2 706 000
مجموع الولاية	2 546 009	1 396 552	2 459 439	6 443 679	2 093 825	14 939 504

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أدرار، مصلحة تلخيص الميزانية، إحصائيات حول برامج التنمية للفترة 2000-2004.

الشكل 01:"توزيع رخص البرنامج حسب القطاعات لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي في ولاية ادرار"

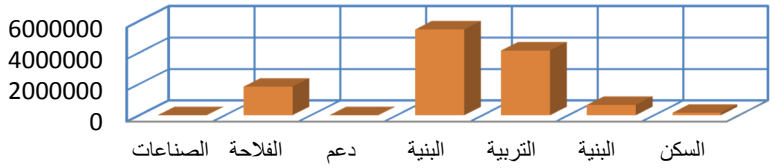

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول 01.

نلاحظ من خلال الشكل 01 أن الإنفاق على البنية التحتية الاقتصادية والإدارية كان له الحظ الأوفر من برنامج دعم الإنعاش بنسبة 44.65% من إجمالي البرنامج القطاعي غير الممركز، ويشمل قطاع البنية التحتية الاقتصادية الإدارية[16] الطرق، المطارات ومقرات الإدارات العمومية، ثم يليه قطاع التربية والتعليم بنسبة 33.73 % ويضم ثلاثة قطاعات فرعية هي التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني. أما قطاع الفلاحة والري فيمثل 14.92%، وبالنسبة لقطاع البنية التحتية الاجتماعية والثقافية بلغ 5.37 % وهي نسبة ضئيلة حيث يحتوي هذا القطاع على قطاعات فرعية منها الصحة، الثقافة، الشباب والرياضة. كما يمثل البرنامج البلدي للتنمية ما نسبته 18% فقط من رخصة البرنامج الإجمالية ويعزى الانخفاض في رخصة البرنامج البلدي للتنمية إلى أن المشاريع المسجلة به عادة ما تكون مشاريع صغيرة من حيث قيمتها ومدة إنجازها وتمس مباشرة الحياة اليومية للمواطن كتوصيل الماء الصالح للشرب وإنجاز قنوات الصرف الصحي، مقارنة بالبرنامج القطاعي غير الممركز الذي يتكفل بمشاريع كبيرة من حيث القيمة ومدة الإنجاز كتحويل الماء الصالح الشرب وإنجاز الطرق .

1.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005–2009): انطلق هذا البرنامج ابتداء من سنة 2005 حيث كان يهدف لدعم النمو حسب القطاعات الحساسة للاقتصاد الوطني، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[17]

- تحسين مناخ الاستثمار وسهر الحكومة على جلب المستثمرين الأجانب في إطار الشراكة؛
- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، حيث أصبح يعرض المؤسسات العمومية والخاصة إلى المنافسة غير المشروعة؛
- عصرنة المنظومة المالية من خلال التركيز على التطوير المؤسس للقطاع المالي؛

وفي إطار هذا البرنامج استفادت ولاية أدرار من رخصة برنامج بلغت 68.511.846.000.00 دج وجهت لدعم القطاعات التنموية المختلفة،[18] موضحة في الجدول التالي:

الجدول 02 :"توزيع رخصة البرنامج على القطاعات للفترة 2005–2009" الوحدة:10 ^{3} دج

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الصناعات المعملية	0	25 000	100 000	0	15 000	140 000
الفلاحة والري	222 000	3 004 000	931 000	465 000	1 216 000	5 838 000
دعم الخدمات المنتجة	0	108 000	125 000	45 000	100 000	378 000
البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	2 305 600	9 839 700	5 475 000	2 508 000	3 956 000	24 084 300
التربية والتعليم	1 327 000	4 058 546	1 615 300	591 000	1 958 000	9 549 846
البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	442 000	4 165 600	2 215 000	758 000	844 100	8 424 700
السكن والعمران	410 000	2 396 000	2 930 000	2 217 500	2 252 500	10 206 000
مجموع البرنامج القطاعي غير ممركز PSD	4 706 600	23 596 846	13 391 300	6 584 500	10 341 600	58 620 846
المخطط البلدي للتنمية PCD	561 000	2 348 000	2 640 000	2 060 000	2 282 000	9 891 000
مجموع الولاية	5 267 600	25 944 846	16 031 300	8 644 500	12 623 600	68 511 846

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أدرار، مصلحة تلخيص الميزانية، إحصائيات حول برامج التنمية **للفترة** 2005-2009.

الشكل 02:"توزيع رخص البرنامج حسب القطاعات للبرنامج التكميلي لدعم النمو في ولاية ادرار"

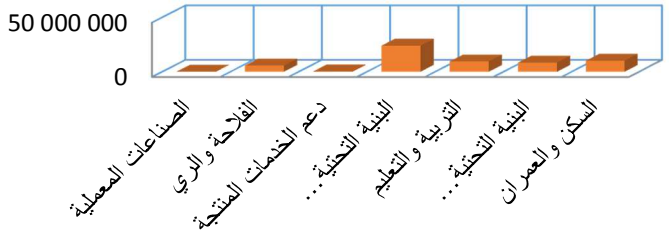

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول 02.

نلاحظ من خلال الشكل 02 أن قطاع البنية التحتية الاقتصادية والإدارية يمثل أكبر نسبة حيث بلغ نسبة 41% من مجموع رخصة البرنامج للبرنامج القطاعي غير الممركز، وهذا ما يبين مسعى إنشاء بنية تحتية اقتصادية تساهم في تشجيع الاستثمار من خلال شق الطرق وانشاء المطارات، ثم يأتي قطاع السكن والعمران بنسبة 17% وهي نسبة أكبر من تلك التي كانت في برنامج دعم الإنعاش ثم يليه قطاع التربية والتعليم بـ 16%وقطاع البنية التحتية الاجتماعية والثقافية بـ 14%، في حين بلغ قطاع الفلاحة والري نسبة 10% من مجموع البرنامج القطاعي غير الممركز، أما قطاع دعم الخدمات المنتجة وقطاع الصناعات المعملية فبلغت نسبتهما 01% و0.2% على الترتيب.

أما البرنامج البلدي للتنمية فقد بلغ 14% من رخصة البرنامج الاجمالية وهي نسبة أقل من تلك التي حققها في برنامج الانعاش 2000-2004 .

3.2 . برنامج دعم النمو الاقتصادي(2010-2014): يستدعي برنامج الاستثمارات العمومية الذي أعد للفترة 2010 إلى 2014 التزامات مالية قدرها 21214 مليار دج (أي 286 مليار دولار) ويتعلق بجانبين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها لاسيما في قطاعات السكك الحديدية والطرقات والمياه.
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (ما يعادل 155 مليار دولار).[19]

وقد استفادت ولاية أدرار من خلال هذا البرنامج من رخصة برنامج تقدر بـ.133.243.014.000.00 دج[20] موضحة في الجدول التالي:

الجدول 03 :"توزيع رخصة البرنامج على القطاعات للفترة 2010-2014"الوحدة :10^3 دج

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الصناعات المعملية	22 000	183 948	410 000	3 000	0	618 948
الفلاحة والري	2 387 500	3 842 450	4 110 000	2 453 000	3 908 000	16 700 950
دعم الخدمات المنتجة	274 316	188 627	0	20 060	360 400	843 403
البنية التحتية الاقتصادية والادارية	38 753 650	4 972 650	4 362 000	6 388 827	13 331 700	67 808 827
التربية والتعليم	2 697 024	7 020 340	3 929 500	4 015 740	2 359 000	20 021 604
البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	7 954 000	3 715 350	6 769 100	1 828 750	2 227 582	22 494 782
السكن والعمران	896 000	3 155 500	100 000	264 000	339 000	4 754 500
مجموع البرنامج القطاعي غير الممركزPSD	52 984 490	23 078 865	19 680 600	14 973 377	22 525 682	133 243 014
المخطط البلدي للتنمية PCD	956 000	1 184 000	1 257 000	637 000	1 203 000	5 237 000
مجموع الولاية	52 984 490	23 078 865	19 680 600	14 973 377	22 525 682	133 243 014

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أدرار، مصلحة تلخيص الميزانية، إحصائيات حول برامج التنمية **للفترة** 2010-2014.

نلاحظ من خلال الجدول 03 زيادة معتبرة في مبلغ رخصة البرنامج الاجمالية مقارنة بالبرامج السابقة وهو ما أنعكس إيجابا على قيمة رخصة البرنامج لمعظم القطاعات، حيث بلغ قطاع البنية التحتية الاقتصادية والإدارية نسبة

51% بزيادة قدرها 10% عن ما حققه في البرنامج التكميلي لدعم النمو وبالنسبة لقطاع البنية التحتية الاجتماعية والثقافية 17% مقارنة بـ 14% في البرنامج السابق، وهذا ما يوضحه الشكل03 التالي:

الشكل 03:"توزيع رخص البرنامج حسب القطاعات لبرنامج دعم النمو الاقتصادي في ولاية ادرار"

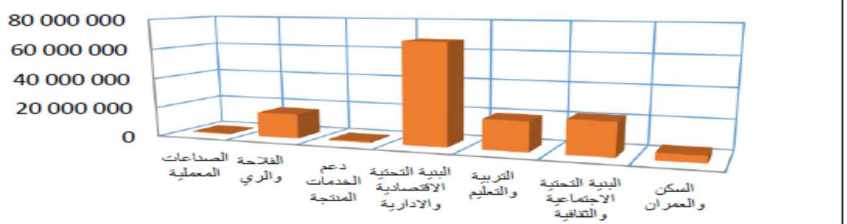

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول 03.

أما قطاع التربية فقد حقق نسبة 15% حيث تراجع من حيث النسبة التي حققها في البرنامج السابق بـ01،كما ارتفعت نسبة قطاع الفلاحة والري إلى 13% بزيادة قدرها 03% عن البرنامج السابق، في حين تراجعت نسبة قطاع السكن والعمران من 17% إلى 04% فقط، وبالنسبة لقطاع الصناعات المعملية شهد زيادة طفيفة حيث بلغ نسبة 0.5% مقارنة بـ 0.2% في البرنامج السابق.

4.2 برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015–2019): جاء هذا البرنامج في ظرف اقتصادي صعب نتيجة لتراجع أسعار النفط الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى تبني عدة إصلاحات في مجال المالية العمومية والمحاسبة العمومية أهمها غلق جميع حسابات التخصيص الخاص التي شملت البرامج المذكورة سابقا وإدراجها في الحساب رقم 302-145الذي عنوانه «حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز» بموجب قانون المالية لسنة 2017 [21]،لذلك اقتصر هذا البرنامج فقط على سنة 2015 وسنة 2016.

الجدول 04 : "توزيع رخصة البرنامج على القطاعات للفترة 2015–2016 " الوحدة :10^3 دج

القطاعات	2015	2016	المجموع
الصناعات المعملية	0	0	0
الفلاحة والري	410 496	820 000	1 230 496
دعم الخدمات المنتجة	0	0	0
البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	2 984 700	2 167 000	5 151 700
التربية والتعليم	984 900	1 730 950	2 715 850
البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	1 151 500	1 554 731	2 706 231
السكن والعمران	170 800	0	170 800
مجموع البرنامج القطاعي غير الممركز PSD	5 702 396	6 272 681	11 975 077
المخطط البلدي للتنمية PCD	2 250 000	756 000	3 006 000
مجموع الولاية	7 952 396	7 028 681	14 981 077

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أدرار، مصلحة تلخيص الميزانية

وعن رخصة البرنامج المخصصة في هذا البرنامج لولاية أدرار فقد بلغت 14.981.077.00 دج، حيث أنّ جل المشاريع المسجلة في البرنامج القطاعي غير ممركز (PSD) لفائدة ولاية أدرار تم تخصيصها إلى المقاطعة الإدارية ببرج باجي مختار والمقاطعة الإدارية تيميمون باعتبارهما ولايتين منتدبتين، في حين تم توزيع رخصة البرنامج المتعلقة بالبرنامج البلدي للتنمية (PCD) على باقي بلديات الولاية بما فيها المقاطعتين المذكورتين أعلاه.

الشكل 04:"توزيع رخص البرنامج حسب القطاعات لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي في ولاية ادرار"

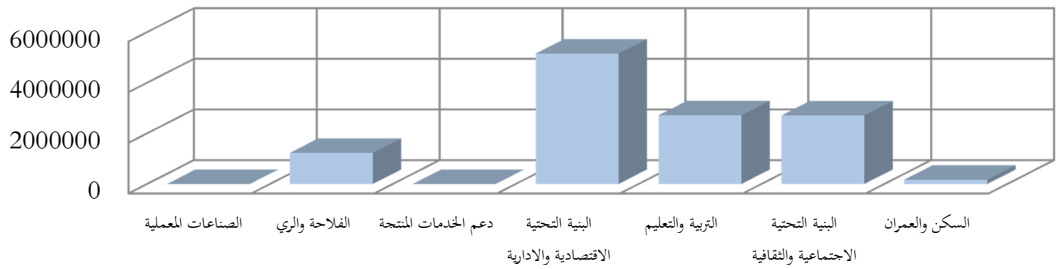

المصدر: من اعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول 04.

يبين الشكل 04 توزيع رخصة البرنامج حسب القطاعات فقد أحتل قطاع البنية التحتية الاقتصادية والإدارية المرتبة الأولى بنسبة 43%، حيث خصصت لبناء هياكل إدارية خاصة بمقر الولاية المنتدبة وبعض مقرات الإدارات

المحلية المنتدبة إضافة إلى الطرق، وجاء في المرتبة الثانية قطاع البنية التحتية الاجتماعية والثقافية وقطاع التربية ولتكوين بنسبة 23% لكل منهما وفي المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة والري بنسبة 10% .

3. تقييم أهم الانجازات المحققة من برامج الإنعاش الاقتصادي في ولاية أدرار

لقد كان لبرامج الإنعاش الاقتصادي أثر بالغ في تغيير ملامح التنمية المحلية عن ما كانت عليه قبل تطبيق هذه البرامج سنة 1999، إذ استفادت الولاية في هذا الاطار من مجموعة من المشاريع الاستثمارية مكنت من تحقيق العديد من الإنجازات نبين أهمها من خلال معطيات الجدول 05.

الجدول 05 :"أهم انجازات برامج الإنعاش في ولاية ادرار"

* القطاع الإنجازات حسب	قبل تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي سنة **1999** (1)	بعد تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي إلى غاية سنة **2016** (2)	التطور	النسبة%
قطاع الصناعة				
عدد المناطق الصناعية	1	1	0	%0
عدد مناطق النشاط	6	7	1	%17
قطاع الموارد المائية				
نسبة الربط بالماء الصالح	78	94	16	%21
نسبة الربط بشبكة الصرف	25	60	35	%140
قطاع الفلاحة				
المسالك الفلاحية (كلم)	149	55.5	93.7-	%63-
عدد الابار الرعوية	60	101	41	%68
قطاع التربية				
عدد الثانويات	12	39	27	%225
عدد المتوسطات	32	86	54	%169
عدد الابتدئيات	273	349	76	%28
قطاع التعليم العالي				
جامعة	0	1	1	-
عدد المقاعد البيدغوجية	1260	9432	8172	%649
عدد الإقامات الجامعية	1	4	3	%300
قطاع التكوين المهني				
عدد معاهد التكوين المهني	0	3	3	-
عدد مراكز التكوين المهني	7	17	10	%143
قطاع الصحة				
عدد المستشفيات	3	5	2	%67
عدد مركز الأمومة والطفولة	7	17	10	%143
عدد العيادات	27	33	6	%22
قطاع الطاقة				
نسبة الربط بشبكة الكهرباء	80,61	97,06	16,45	%20
نسبة الربط بشبكة الغاز	0	8,95	8,95	-
قطاع الطرق				
شبكة الطرق (كلم)	1523	2508	985	%65
قطاع السكن				
عدد السكنات المنجزة	9816	39699	29883	%304

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على: (1) :- بيانات ملف المعطيات الاقتصادية الاجتماعية لسنة 1999،مديرية البرمجة لولاية أدرار، مصلحة الاحصائيات،2016. (2):- بيانات ملف الحصيلة السنوية لولاية أدرار سنة 2016، مقدمة من طرف السيد الوالي . – المعلومات المقدمة من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أدرار مصلحة الإحصائيات2016.

يتبيّن الجدول 05 أهم إنجازات برامج الإنعاش في ولاية أدرار، وفيما يلي نحلل أهم إنجازات القطاعات:

1.3. قطاع الصناعة المعملية : رغم الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع الصناعة في الاقتصاد إلا أنه لم يكون في مستوى التطلعات التي تضمن نجاعة وفعالية التنمية المحلية في الولاية، فبالرغم من توفر العقار الصناعي في الولاية، وذلك من خلال وجود منطقة صناعية التي تم إعادة تهيئتها خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، وكذلك توفر الولاية على سبعة (07) مناطق نشاط، بعد ما كانت توجد بها (06) مناطق نشاط فقط سنة 1999؛ أي بزيادة منطقة نشاط جديدة تم إنشائها ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي كما تم تأهيل مناطق النشاط القديمة.

2.3. قطاع الموارد المائية: شهد هذا القطاع تطور عن ما كان عليه قبل تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث انتقلت نسبة الربط بالماء الصالح للشرب من 78% سنة 1999 إلى 94% سنة 2016 وهي نسبة مقبولة إلى حد ما بالنظر إلى تباعد وتناثر قصور وبلديات الولاية وبعد الحقول المائية (champ de captage) عن التجمعات السكانية. أما نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي فقد وصلت إلى60 % سنة 2016 بزيادة قدرها 35% وهي نسبة معتبرة اذا ما قرنت على ما كانت عليه سنة 1999.

3.3. قطاع الفلاحة: لم يحظى قطاع الفلاحة بالاهتمام الأكبر ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي في ولاية أدرار وهذا نظرا لوجود برامج خاصة تعنى بالتنمية الفلاحية مثل البرنامج الوطني للتمية المحلية (PNDA)،وقد استفادت الولاية فقط من بعض المشاريع المتعلقة بإنجاز المسالك الفلاحية وحفر الآبار الرعوية. حيث كان لها دور في زيادة الإنتاج الفلاحي على مستوى الولاية.حيث كان متوسط الانتاج الفلاحي خلال فترة2010-2015كما يلي:

الشكل 06:"متوسط الانتاج الفلاحي"

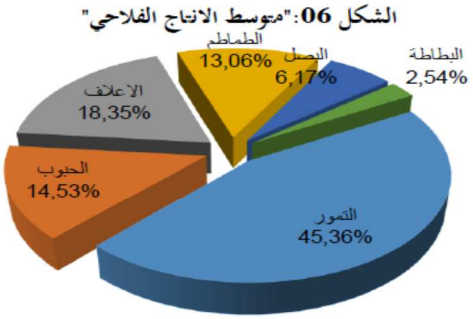

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية أدرار خلال فترة2010-2015.

من خلال الشكل 06 يأتي إنتاج التمور في المرتبة الأولى بنسبة 45.36% ثم يليه إنتاج الأعلاف بـ18.35% فالحبوب بـ14.53% ثم الطماطم والبصل والبطاطا بـ13.06%،6.17%،2.54% على الترتيب.

4.3 . قطاع الصحة: تعزز هذا القطاع بعديد الهياكل الصحية أهمها زيادة عدد المستشفيات من 03 مستشفيات سنة 1999 إلى 05 مستشفيات سنة 2016 أي بنسبة 67% موزعين على 05 بلديات (أدرار 02- تيميمون 01 – أولف 01- رقان 01)، وارتفاع مراكز الأمومة والطفولة من 07 مراكز إلى 17 مركزاً ما يمثل نسبة زيادة بـ143%، وكذا ارتفاع نسبة العيادات إلى ما نسبته 22% سنة2016 مقارنة من سنة1999.

5.3 . قطاع التعليم العالي: بالنسبة للقطاع التعليم العالي فقد كان لبرامج الإنعاش الفضل في إنشاء جامعة أدرار، وأنّ هذا الإنجاز ساهم في فتح التكوين في جميع أطوار التعليم العالي كما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل 07:"تعداد الطلبة الاجمالي في جامعة أدرار لسنة2016 "

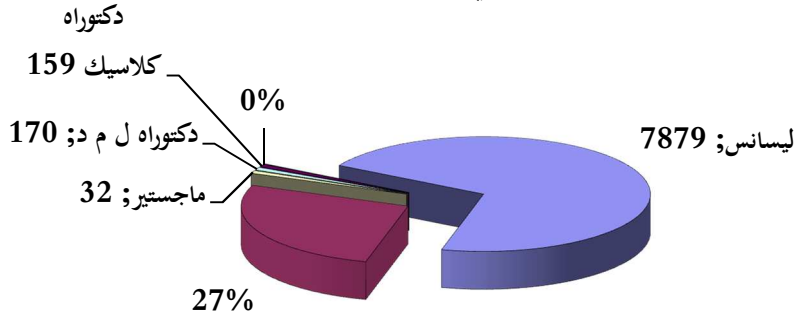

المصدر: الحصيلة السنوية لولاية ادرار سنة 2016.

6.3. قطاع الطاقة: لقد عرف هذا القطاع نقلة نوعية حيث تم تعميم شبكة الكهرباء على مختلف قصور الولاية خاصة المنطقة الشمالية للولاية (قصور: تيميمون، شروين وطلمين)، حيث انتقلت نسبة الربط بالكهرباء على مستوى الولاية من 80.61% سنة 1999 إلى 97.06 % نهاية سنة2016 بزيادة نسبتها 20%. أما نسبة الربط بشبكة غاز المدينة فقد كانت منعدمة سنة 1999 على كامل الولاية لتصل عند نهاية سنة 2016 إلى 8.95% وهي نسبة تبقى ضعيفة جداً خاصة وأنّ الولاية تتوفر على حقول الغاز.

7.3 . قطاع الطرق: تم إنجاز وإعادة تهيئة العديد من الطرق عبر الولاية، خاصة الطرق التي تربط الولاية بالولايات المجاورة مثل الطريق الرابط بين أدرار و ولاية البيض على مسافة 180 كلم، وإعادة تأهيل الطريق ما بين أدرار وولاية بشار إضافة إلى إنشاء جسر في المكان المسمى "فم الخنق" الذي كان يشهد قطع للطرق خاصة عند سقوط الأمطار.

8.3 . قطاع السكن: عرف هذا القطاع قفزة نوعية عن ما كان عليه قبل اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث عرفت ولاية أدرار تغير كبير من خلال إنشاء العديد من الأحياء السكنية الجديدة، فقد ارتفع عدد السكنات المنجزة إلى 39699 سكن سنة 2016، في حين أن عدد السكنات المنجزة في نهاية سنة 1999 بلغ 9816 سكن، أي أنّ عدد السكنات ارتفعت بنسبة 304% وهي نسبة مقبولة.

خاتمة

إن برامج الإنعاش الاقتصادي من خلال البرامج البلدية للتنمية(PCD) والبرامج القطاعية غير (PSD) من روافد تجسيد التنمية لمحلية بولاية أدرار عن طريق تحسين الإطار المعيشي للسكان بتوفير خدمات السكن، التعليم، الصحة وتطوير البنية التحتية، وكذا تطوير الزراعة والصناعة. وقد تبيّن من خلال هذه الدراسة أن هذه البرامج كان لها دور فعّال في تجسيد التنمية المحلية بالولاية، وذلك بالنظر إلى الإنجازات والتحولات الإيجابية المحققة في العديد من القطاعات التنموية، إلا أنه بالرغم من ذلك فان تطلعات وطموحات السكان تبقى أكبر، إضافة إلى أن معظم المشاريع تمركزت بمقر الولاية والدوائر الكبرى كدائرتي تيميمون ورقان.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نذكر ما يلي:

✓ الإنفاق على البنية التحتية كان له الحظ الأوفر في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال (2001-2016) وهذا ما يُبين مسعى إنشاء بنية تحتية تساهم في تشجيع الاستثمار من خلال شق الطرق وانشاء المطارات؛

✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2019) جاء في ظرف اقتصادي صعب نتيجة لتراجع أسعار النفط لذلك اقتصر توجيه المخصصات المالية للبرنامج على سنتي 2015 و 2016، حيث أن جل المشاريع المسجلة في برنامج (PSD) لفائدة ولاية أدرار تم تخصيصها إلى المقاطعة الادارية ببرج باجي مختار والمقاطعة الادارية تيميمون باعتبارهما ولايتين منتدبتين؛

✓ فبالرغم من توفر العقار الصناعي في ولاية أدرار، وذلك من خلال وجود منطقة صناعية التي تم إعادة تهيئتها خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى سبعة (07) مناطق نشاط، إلا أن قطاع الصناعة لم يكون في مستوى التطلعات التي تضمن نجاعة وفعالية التنمية المحلية في ولاية أدرار؛

✓ لم يحظى قطاع الفلاحة بالاهتمام الأكبر ضمن برامج الانعاش الاقتصادي في ولاية أدرار وهذا نظراً لوجود برامج خاصة تُعنى بالتنمية الفلاحية مثل برنامج (PNDA)، وقد استفادت الولاية فقط من بعض المشاريع المتعلقة بإنجاز المسالك الفلاحية وحفر الآبار الرعوية؛

وبغية تجسيد التنمية المحلية بولاية أدرار، نوصي بما يلي:

- ضرورة الرفع من المخصصات المالية خاصة الموجهة للبرنامج البلدي للتنمية(PCD) باعتبار أن البلدية على اطلاع أكبر على احتياجات التنمية المحلية، والعمل على الاهتمام أكثر بقطاعي الفلاحة والصناعة مما لهما من دور في تمويل التنمية المحلية من خلال الجباية المحلية.
- تعزيز التنمية البشرية، و خاصة إصلاح قطاع التعليم بما يتماشى ومتطلبات السوق المحلية من العمالة المدربة في مختلف التخصصات.
- وضع استراتيجية محلية باختيار عدد من القطاعات التي تتمتع فيها ولاية أدرار بمزايا نسبية من الموارد الطبيعية والبشرية، وتوجيه الدعم المالي لها،
- ربط التنمية المحلية بالسياسة الاقتصادية الوطنية، و يعني ذلك أن لا تكون التنمية المحلية معزولة عن التنمية الوطنية.

الهوامش:

[1] غازي عناية، (بدون طبعة)، ***المالية العامة والتشريع الضريبي***، جامعة عين شمس، القاهرة، ص62.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، (2001)، ***التمويل المحلي والتنمية المحلية***، الدار الجامعية، مصر، ص 13.

[3] الجندي مصطفى، (1971)، ***المرجع في الإدارة المحلية***، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 94.

[4] المعاني أيمن، (2010)، ***الادارة المحلية***، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 139-140.(بتصرف)

[5] Caircross, A.K, (1966), ***Factors in Economic Development***, Union university, Simson, LTD, London, p:150.

[6] Arrous. J, (1999), ***Les théories de la croissance***, Paris, éditions du seuil, p9.

[7] Brhimi, A.E.H, (1991), ***L'économie Algérienne – Défis et Enjeux***, Dahleb, p 67.

[8] Firebaughm, G. (July 1992), ***Growth Effects of Foreign and Domestic Investment***, America journal of Sociology, vol.98.No.1, THE university of Chicago, p: 128.

[9] مدحت القريشي، (2007)، ***التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات***، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص8.

[10] مسعي محمد ، (2012)، ***سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو***، مجلة الباحث، العدد 10، ص148.

[11] الوزاني خالد واصف والرفاعي أحمد حسين، (2006)، ***مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق***، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، ص325.

[12] ويقصد هنا بالإنفاق العام للحكومة جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي.

[13] Examen de la Politique de L'Investissement",(2003), Algérie, Nations Unies Genève, Décembre, P59.

[14] صالحي ناجية ومخناش فتيحة، (2013)، ***أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014) نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم***، ورقة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1، ص 3.

[15] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ادرار، (2005)، مصلحة تلخيص الميزانية، إحصائيات حول برامج التنمية.

[16] تم تصنيف القطاعات حسب المنشور رقم 02 الصادر بتاريخ 1998/01/21 المتعلق بنظام تعريف عمليات الاستثمار المخطط.

[17] مسعي محمد، ***مرجع سابق***، ص 01.

[18] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أدرار، (2010)، مصلحة تلخيص الميزانية، إحصائيات حول برامج التنمية.

[19] بلال بوجمعة، (2015)، ***تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي (2001–2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكنزي–دراسة قياسية للفترة2001/2010***، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر، عدد 01، ص39.

[20] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ادرار، (2015)، مصلحة تلخيص الميزانية، إحصائيات حول برامج التنمية.

[21] المادة 120 من قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، ص:50.

* تم تقديم الانجازات حسب القطاعات الفرعية وفقا لمدونة الاستثمارات العمومية وذلك طبقا لملحق المرسوم التنفيذي رقم 93-57 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز المعدل والمتمم.